

تحليل دور السلطة التنفيذية في صياغة السياسة المالية من خلال الميزانية العامة للدولة

Analysis of the Role of the Executive Authority in Formulating Fiscal Policy through the State's General Budget

مجلد عبد القادر¹ *

Medjelled Abdelkader

¹ جامعة الجزائر-03، الجزائر، medjeled.abdelkader@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2026-04-23

تاريخ القبول: 2026-03-31

تاريخ الاستلام: 2026-01-12

ملخص:

يهدف دور السلطة التنفيذية في صياغة السياسة المالية عبر الميزانية العامة للدولة محورياً أساسياً لفهم آليات التخطيط الاقتصادي للدولة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية قيام السلطة التنفيذية بإعداد الميزانية، باعتبارها الأداة الرئيسية لترجمة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة إلى برامج عملية وموازنات مالية دقيقة. ويتناول المقال المراحل المنهجية لإعداد الميزانية، بدءاً من تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتقدير الإيرادات والنفقات الأولية، مروراً بعمليات التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة لضمان تكامل السياسات، وانتهاءً بعرض المشروع على السلطة التشريعية للمراجعة والموافقة. كما يستعرض المقال التحديات المرتبطة بهذه العملية، بما في ذلك تقلبات الإيرادات العامة، وضغوط الإنفاق العمومي، ومتطلبات تحقيق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتخلص الدراسة إلى أن فعالية السياسة المالية ترتبط بقدرة السلطة التنفيذية على إعداد ميزانية دقيقة، شفافة، وقابلة للتكيف مع التحولات الاقتصادية، مما يعزز من دور الدولة في إدارة الموارد وتحقيق أهدافها التنموية.

الكلمات المفتاحية: السلطة التنفيذية؛ السياسة المالية؛ الميزانية العامة للدولة؛ إعداد الميزانية؛ إدارة الموارد؛

تصنيف JEL : H60 ؛ H61 ؛ H63

Abstract:

The role of the executive branch in shaping fiscal policy through the national budget constitutes a fundamental axis for understanding state economic planning mechanisms. This study aims to analyze how the executive authority prepares the budget, considering it the primary instrument for translating the government's economic and social choices into actionable programs and precise financial allocations. The article examines the systematic stages of budget preparation, beginning with setting economic and social objectives and estimating initial revenues and expenditures, followed by coordination processes among ministries and governmental bodies to ensure policy coherence, and culminating in presenting the draft budget to the legislative authority for review and approval. The study also highlights the challenges inherent in this process, including revenue fluctuations, public spending pressures, and the need to balance economic stability with

* : المؤلف المرسل

sustainable development. The study concludes that the effectiveness of fiscal policy depends largely on the executive branch's ability to prepare an accurate, transparent, and adaptable budget, thereby enhancing the state's role in resource management and achieving developmental goals.

Keywords: Executive Authority; Fiscal Policy; State Budget; Budget Preparation; Resource Management;

JEL Classification Codes : H60 ; H61 ; H63

1. مقدمة:

تعكس الميزانية العامة للدولة أولويات الحكومة من خلال سياستها المالية في توزيع الموارد وتحقيق التنمية المستدامة، وتلعب السلطة التنفيذية دوراً محورياً في صياغة هذه السياسة من خلال تقدير الإيرادات والنفقات، وعمليات التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية، وصولاً إلى عرض المشروع على السلطة التشريعية للمراجعة والمصادقة. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من الدور الحاسم للسلطة التنفيذية في إعداد الميزانية باعتبارها الأداة التي تعكس الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة وترجم رؤيتها إلى موازنات مالية دقيقة.

وفي هذا السياق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للسلطة التنفيذية أن تصيغ سياسة مالية فعّالة من خلال الميزانية العامة للدولة؟ في ظل التحديات المرتبطة بتقلب الإيرادات، وضغوط الإنفاق العام، ومتطلبات التنمية المستدامة، مع التركيز على مراحل إعداد الميزانية وآليات التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية، والتحديات الرئيسية التي تواجهها السلطة التنفيذية لضمان فعالية السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

1.1 فرضيات البحث:

تُبنى الدراسة على مجموعة من الفرضيات المتسقة مع الإشكالية:

- الإطار النظري للسياسة المالية يوفر الأسس التي يعتمد عليها الجهاز التنفيذي في تحديد أولويات إعداد الميزانية؛
- مراحل إعداد الميزانية داخل الجهاز التنفيذي تلعب دوراً حاسماً في ضمان صياغة سياسة مالية فعّالة ومتوازن؛
- التحديات المرتبطة بتقلب الإيرادات وضغوط الإنفاق تحدّ من قدرة الجهاز التنفيذي على تحقيق سياسة مالية مستقرة؛
- تعزيز فعالية الجهاز التنفيذي في إعداد الميزانية يساهم بشكل مباشر في دعم مسار التنمية الاقتصادية.

2.1 أهداف البحث:

تكمّن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الدور الحيوي للسلطة التنفيذية في صياغة السياسة المالية من خلال الميزانية العامة، إذ يُعد فهم هذه العلاقة أساسياً لضمان استخدام الموارد العامة بكفاءة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. كما يساهم البحث في تقديم رؤية علمية حول تأثير فعالية إعداد الميزانية على

التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، ويساعد في اقتراح آليات وتوصيات لتعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة ومواجهة التحديات المالية والإدارية.

2. الإطار النظري لسياسة المالية والميزانية العامة لدولة

يشكّل الإطار النظري للسياسة المالية والميزانية العامة مرجعاً لفهم أساليب تدخل الدولة اقتصادياً من خلال أدوات الإيرادات والإنفاق. ويساهم هذا الإطار في توضيح قواعد إعداد الميزانية وتنفيذها لضمان إدارة فعّالة للموارد. كما يبرز دور الدولة في تحقيق التوازن المالي وتغطية الاحتياجات العامة بكفاءة.

1.2 مجال السياسة المالية

يمثل مجال للسياسة المالية المرجع الذي يوضح كيفية استخدام الدولة للإيرادات والإنفاق لضبط الاقتصاد وتحقيق التنمية. ويساهم في تحديد مبادئ التدخل المالي لضمان توازن الموارد وتلبية الاحتياجات العامة.

1.1.2 تعريف السياسة المالية وأهميته

تُعتبر السياسة المالية أحد المكونات الأساسية للمالية العامة، وتمثل الإطار الذي تعتمد عليه الدولة في تعبئة مواردها وتوجيه نفقاتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة في الدراسات الاقتصادية الحديثة، خاصة بعد الأزمات المالية التي أبرزت دورها في الحفاظ على التوازن الاقتصادي. ولهذا السبب تعددت التعريفات التي قدّمها الباحثون، باعتبار السياسة المالية أداة فعّالة لإدارة الاقتصاد عبر الميزانية العامة للدولة، حيث تعرف السياسة المالية كما يلي:

السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات التي تعتمدها الدولة لتنظيم الإيرادات والنفقات العامة، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوجيه النمو عبر أدوات الميزانية العامة. (الباز و حسن، 2018، صفحة 45)

2.1.2 دور السياسة المالية

السياسة المالية ركيزة أساسية في توجيه الاقتصاد الوطني، بالنظر إلى دورها في ضبط حركة الموارد العامة وتخصيصها بما يحقق أهداف الدولة التنموية. وتتمثل أهميتها في قدرتها على التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها المتمثلة في الإنفاق العام والضرائب، مما يسمح بمعالجة الاختلالات الكبرى كالتضخم والبطالة ودعم النمو الاقتصادي. كما تُسهم السياسة المالية في تعزيز الاستقرار الاجتماعي عبر تحسين توزيع الدخل وتطوير المرافق العمومية، إضافة إلى دورها في مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال اعتماد تدابير تسمح بالحفاظ على توازن المالية العامة ضمن إطار الميزانية السنوية للدولة. (دناية و بوعافية، 2020، صفحة 327)

3.1.2 تحقيق التنمية وتنظيم الموارد العامة

تُعتبر السياسة المالية أداة مركزية للدولة في تنظيم الموارد العامة وضمان توجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهي تمكّن من تخصيص الموارد بين القطاعات الحيوية مثل البنية التحتية، التعليم، الصحة، والخدمات العامة، بما يعزز القدرة الإنتاجية ويدعم النمو المستدام. كما تتيح الدولة من خلال أدواتها المالية والإيرادات العامة والنفقات والسياسات الضريبية وضبط مستوى النشاط الاقتصادي، وتقليل الفوارق الاجتماعية، وتحفيز الاستثمار في القطاع الخاص. وتُجسّد الميزانية العامة للدولة الوسيلة الرئيسية لتطبيق هذه السياسة، حيث تعكس الأولويات الوطنية وتضمن إدارة الموارد بكفاءة لتحقيق التنمية الشاملة. (Benkouider, 2023, p. 442)

4.1.2 السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي

تُعَدّ إدارة الموارد العامة وأدوات الميزانية من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة لضمان استقرار الاقتصاد الوطني، إذ تسمح بضبط مستوى الطلب الكلي وتنظيم حركة الأموال والموارد بما يقلل التقلبات الاقتصادية ويحد من المخاطر المرتبطة بالكساد أو التضخم. ومن خلال التحكم في الإيرادات العامة والنفقات الحكومية، يمكن توجيه النشاط الاقتصادي نحو توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار ومستوى التشغيل. كما تُتيح هذه الأدوات إمكانية مواجهة الأزمات الاقتصادية عبر إجراءات تصحيحية مثل تعديل الضرائب أو زيادة الإنفاق الاستثماري لتعزيز الطلب الكلي، بما يساهم في الحفاظ على التوازن المالي وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني. وتُجسّد الميزانية العامة الوسيلة العملية لتطبيق هذه السياسات المالية، بما يعكس قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي. (Fall & Touré, 2024, p. 120)

2.2 للميزانية العامة لدولة

تمثل للمالية العامة الأساس الذي يوضح مفهومها كإدارة للموارد والنفقات، وتعريفها كمنظومة تنظم علاقة الدولة بالاقتصاد. وتكمن أهميتها في تحقيق الاستقرار والتنمية، بينما تركز وظائفها على تعبئة الموارد وتوزيعها وضمان التوازن المالي العام.

1.2.2 ماهية الميزانية العامة

تشتق كلمة "ميزانية" في اللغة العربية من "ميزان"، الذي يدل على العدل والموازنة بين الأشياء، وقد استخدم في بادئ الأمر للإشارة إلى حقبة النقود أو المحفظة العامة، ثم تطور المعنى ليشمل مالية الدولة. وفي جميع الأحوال، تشير الميزانية العامة إلى الإيرادات والنفقات العامة للدولة. ويعود استخدام مصطلح "Budget" إلى بريطانيا، حيث كان يُقصد به الحقبة التي يحمل فيها وزير الخزانة بيان الحكومة حول موارد الدولة واحتياجاتها، ويُقدّم هذا البيان للبرلمان للحصول على موافقته. ومع مرور الوقت، أصبح اللفظ يُشير إلى مجموعة الوثائق والخطط المالية للحكومة التي تُعرض على السلطة التشريعية للمصادقة عليها، لتصبح بذلك الميزانية العامة الأداة

الأساسية لتنظيم الموارد والنفقات وتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية. (شرماط و صحراوي، 2023، صفحة 141)

2.2.2 تعريف لميزانية العامة للدولة

تُعرف الميزانية العامة للدولة بأنها الإطار السنوي الذي يحدد مجموع الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، ويُصادق عليها بموجب قانون المالية، مع توزيعها وفق الأحكام الشرعية والتنظيمية المعمول بها. وتمثل الميزانية نظرة مستقبلية شاملة للموارد والنفقات لفترة محددة، تخضع لموافقة السلطة المختصة، مما يضمن شرعيتها القانونية ويعكس التزام الدولة بضوابط الرقابة والإدارة المالية. ويستخلص من هذا التعريف أن الميزانية العامة تقوم على عنصرين أساسيين: الأول، التوقيع على الميزانية، والثاني، الإقرارات والترخيص الصادر عن السلطة المختصة. (الباز و حسن، 2018، صفحة 27)

3.2.2 خصائص الميزانية العامة للدولة

- **الإعداد السنوي للنفقات والإيرادات:** تحدد الميزانية ما ستنفقه الدولة وما ستحصل عليه من موارد خلال السنة المالية. (دناية و بوعافية، 2020، صفحة 325)
- **دقة التقديرات:** تشمل النفقات الثابتة مثل الرواتب، ونفقات يصعب تقديرها مثل الاستثمارات، كما تتأثر الإيرادات بالنشاط الاقتصادي والقوانين الضريبية.
- **الارتباط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي:** تعكس الميزانية أولويات الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال توزيع الموارد واختيار مصادر الإيرادات. (حسن عوض الله، 2006، صفحة 10)
- **المرونة والتكيف:** يجب أن تسمح الميزانية بالتعديل وفق الاحتمالات غير المتوقعة لضمان استقرار النظام المالي وتحقيق أهداف التنمية. (حسن عوض الله، 2006، صفحة 19)
- **الإجازة والتصديق الرسمي:** تُعد الميزانية وثيقة رسمية بعد توقيعها وموافقة السلطة المختصة، مما يمنحها الشرعية القانونية ويتيح للسلطة التنفيذية تنفيذ الخطط المالية المعتمدة. (حسن عوض الله، 2006، صفحة 23)

4.2.2 مكونات الميزانية العامة للدولة

تتكون الميزانية العامة للدولة من عنصرين أساسيين: الإيرادات العامة والنفقات العامة.

تحليل دور السلطة التنفيذية في صياغة السياسة المالية من خلال الميزانية العامة للدولة

- **الإيرادات العامة:** تشمل جميع الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادر متعددة، مثل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الرسوم، العوائد على ممتلكات الدولة، والمنح أو القروض الخارجية. وتعتبر دقة تقدير هذه الإيرادات ضرورية لضمان التوازن المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. (عطية، 2000، صفحة 16)
- **النفقات العامة:** تمثل الأموال التي تنفقها الدولة لتحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية والاقتصادية، وتشمل النفقات الجارية مثل رواتب الموظفين والخدمات العامة، والنفقات الاستثمارية لتمويل المشاريع والبنى التحتية. ويعكس توزيع النفقات أولويات الدولة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. (عطية، 2000، صفحة 78)

ويشكل التوازن بين الإيرادات والنفقات أساسًا لاستدامة المالية العامة وضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة.

5.2.2 وظائف الميزانية العامة للدولة

تؤدي الميزانية العامة للدولة وظائف متعددة تمثل جوهر الإدارة المالية والاقتصادية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **التخطيط المالي:** تعد الميزانية أداة أساسية لتخطيط الموارد والنفقات السنوية، مما يساعد الدولة على تنظيم أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية وتمويل البرامج والمشاريع الحكومية. (Huart, 2016, p. 120)
- **الرقابة والإشراف:** تتيح الميزانية متابعة تنفيذ النفقات والإيرادات، بما يضمن التزام السلطة التنفيذية بالخطّة المعتمدة ويعزز الشفافية والمساءلة المالية. (حسن عوض الله، 2006، صفحة 19)
- **التوزيع الاقتصادي والاجتماعي:** تساعد الميزانية على تخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التنمية المستدامة وتحسين الخدمات العامة. (دناية و بوعافية، 2020، صفحة 329)
- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تستخدم الميزانية كأداة لضبط النشاط الاقتصادي، من خلال تعديل النفقات والإيرادات لمواجهة التضخم أو البطالة أو أي اختلالات أخرى. (Huart, 2016, p. 123)
- **التعبير عن السياسة الحكومية:** تعكس الميزانية أولويات الدولة وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوضح برامج الحكومة وخططها السنوية أمام السلطة التشريعية. (دناية و بوعافية، 2020، صفحة 332)

3.2 الدور المحوري لسلطة التنفيذية:

يُعدّ الجهاز الحكومي فاعلاً رئيسياً في توجيه السياسات العامة، وهو المسؤول عن إعداد مشروع الميزانية وفق تقدير الاحتياجات وترتيب الأولويات. وتُحال الميزانية إلى الهيئة التشريعية للمناقشة والمصادقة، في إطار علاقة تكاملية يضطلع فيها الجهاز الحكومي بالتنفيذ، بينما تمارس الهيئة التشريعية دور الرقابة لضمان الاستخدام الأمثل للمال العام.

1.3.2 صلاحيات السلطة التنفيذية في إعداد الميزانية العامة

تُعد السلطة التنفيذية الركيزة الأساسية في إعداد الميزانية العامة للدولة، إذ تقع عليها مسؤولية تحديد الإيرادات والنفقات السنوية وفق الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحكومة. ويبدأ هذا الدور بجمع البيانات المالية والاقتصادية، وتحليل الوضع المالي الحالي، وتقدير الموارد المتاحة، ثم إعداد مشروع الميزانية الذي يوضح أولويات الإنفاق ومصادر الإيرادات المتوقعة. كما تقوم السلطة التنفيذية بتحديد التوجهات الاستثمارية والبرامج الحكومية التي تعكس السياسات الاقتصادية، وتوزع الموارد بما يتوافق مع الأهداف التنموية والاستقرار المالي. ويخضع مشروع الميزانية بعد إعداده لمراجعة السلطة التشريعية للمصادقة عليه، وهو ما يعكس مبدأ الرقابة المتبادلة بين السلطتين ويضمن شرعية الإنفاق العام. إن قدرة السلطة التنفيذية على إعداد ميزانية دقيقة وشاملة تعكس مستوى الكفاءة في إدارة الموارد العامة ونجاحاتها في تحقيق التنمية المستدامة. (Benkouider, 2023, p. 443)

2.3.2 دور السلطة التشريعية في المصادقة على الميزانية

تُعد عملية المصادقة على الميزانية العامة من أبرز مجالات التعاون والتوازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية. إذ تقع على عاتق الحكومة مسؤولية إعداد مشروع الميزانية السنوية، الذي يشتمل على تقديرات الإيرادات والنفقات وتحديد أولويات الإنفاق بما يعكس السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. بعد ذلك، تعرض السلطة التنفيذية المشروع على البرلمان أو الهيئة التشريعية لمراجعته ومناقشته، لضمان توافقه مع الاحتياجات الوطنية وكفاءة استخدام الموارد العامة. وتُعد هذه العملية انعكاساً لمبدأ التوازن بين السلطات، حيث تمنح التشريعية حق الرقابة والمصادقة، بينما تمنح التنفيذية القدرة على اقتراح السياسات المالية وتنفيذها. ومن خلال هذا التفاعل، تتحقق الشفافية والمساءلة المالية، ويُعزز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام. (Alain, 2009., p. 92)

3. مراحل إعداد الميزانية العامة (السلطة التنفيذية)

تعد عملية إعداد الميزانية العامة للدولة من أهم الأنشطة التي تقوم بها السلطة التنفيذية، إذ تمثل الميزانية الأداة الأساسية لتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وضمان استقرار المالية العامة. وتتم هذه العملية وفق سلسلة من المراحل المنهجية والمتكاملة، يمكن تلخيصها كما يلي:

1.3 تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

تبدأ عملية إعداد الميزانية بتحديد أهداف الدولة للفترة المالية القادمة. وتشمل هذه الأهداف تعزيز النمو الاقتصادي، دعم الاستثمار، تحسين البنية التحتية، وتوفير الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والصحة. كما تُركز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاقتصادية بين فئات المجتمع. ويعد تحديد هذه الأهداف

خطوة حاسمة لأنها توجه عملية تخصيص الموارد وتحدد أولويات الإنفاق بما يتوافق مع استراتيجيات التنمية الوطنية. (Jean, 2012, p. 20)

2.3 إعداد تقرير الإيرادات والنفقات الأولية

في هذه المرحلة، تقوم الإدارة المالية بتقدير الإيرادات المتوقعة خلال السنة المالية المقبلة، استناداً إلى القوانين الضريبية المعمول بها والنشاط الاقتصادي المتوقع، إلى جانب مصادر أخرى مثل الرسوم والعوائد على ممتلكات الدولة. كما تُعدّ تقديرات النفقات الأولية، والتي تشمل النفقات الجارية مثل الرواتب والخدمات العامة، والنفقات الاستثمارية للمشاريع التنموية. ويهدف هذا التقرير إلى وضع تصور مبدئي لحجم الموارد والالتزامات المالية، ليكون أساساً لإعداد مشروع الميزانية النهائي. (حسن عوض الله، 2006، صفحة 30)

3.3 التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية

تُعدّ هذه المرحلة مركزية لضمان تكامل المقترحات بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية. حيث تقدم كل جهة مقترحاتها المتعلقة بالنفقات والإيرادات وفق أولوياتها، ويتم تنسيقها مع الأهداف العامة للدولة. ويسهم هذا التنسيق في توزيع الموارد بطريقة متوازنة، وتجنب التداخل بين البرامج، وتحقيق الفعالية في استخدام الأموال العامة بما يعكس السياسة المالية الشاملة للحكومة. (الباز و حسن، 2018، صفحة 50)

4.3 عرض مشروع الميزانية العامة على السلطة التشريعية

بعد جمع جميع التقديرات والمقترحات من الجهات المختلفة، تقوم السلطة التنفيذية بصياغة المشروع النهائي للميزانية العامة، والذي يشتمل على جميع الإيرادات والنفقات والبرامج الحكومية. ويُعرض هذا المشروع على البرلمان أو السلطة التشريعية للمراجعة والمصادقة، بما يضمن شرعية الميزانية والتزام الحكومة بمبادئ الشفافية والمساءلة. وتعتبر هذه المرحلة النهائية حاسمة، إذ تحدد مدى قدرة الدولة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية خلال السنة المالية المقبلة. (يلس، 2013، صفحة 259)

4. التحديات التي تواجه السلطة التنفيذية في صياغة السياسة المالية

تواجه السلطة التنفيذية تحديات متعددة عند صياغة السياسة المالية وإعداد الميزانية العامة، نظراً للحاجة إلى موازنة الموارد المتاحة مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة. ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات كما يلي:

1.4 تقلب الإيرادات العامة وتأثيره على الميزانية

تشكل الإيرادات العامة المورد الأساسي لتمويل الأنشطة الحكومية، إلا أنها غالباً ما تخضع لتقلبات ناتجة عن عوامل اقتصادية داخلية وخارجية، مثل التغيرات في أسعار الموارد الطبيعية، النشاط الاقتصادي، أو العوامل الضريبية. هذه التقلبات تجعل تقدير الإيرادات المستقبلية تحدياً كبيراً، مما قد يؤثر على قدرة الدولة على تنفيذ برامجها المخطط لها بشكل مستقر وفعال. (يلس، 2013، صفحة 265)

2.4 ضغوط الإنفاق العام وصعوبة تحقيق التوازن المالي

تتعرض السلطة التنفيذية لضغوط مستمرة لتغطية النفقات الجارية والاستثمارية، بما في ذلك الرواتب، الدعم الاجتماعي، والمشاريع التنموية. ويعد تحقيق التوازن بين هذه الالتزامات والموارد المتاحة من أبرز التحديات، خاصة في ظل محدودية الموارد أو وجود عجز مالي، ما يستدعي استخدام أدوات الرقابة وإدارة النفقات بكفاءة لتجنب الاستدانة المفرطة أو تفاقم الدين العام. (يوسفي و مولوج، 2020، صفحة 315)

3.4 الحاجة إلى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية

يواجه صانع القرار المالي مهمة معقدة تتمثل في الموازنة بين الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو والتنمية. فزيادة الإنفاق دون مراعاة القدرة المالية قد تؤدي إلى تضخم أو اختلالات اقتصادية، في حين أن تقليص الإنفاق بشكل مفرط قد يعيق تحقيق أهداف التنمية ويؤثر سلباً على مستوى الخدمات العامة والتشغيل. لذلك، يجب أن تُبنى السياسة المالية على تحليل دقيق لتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية لضمان فعالية النتائج. (يوسفي و مولوج، 2020، صفحة 318)

4.4 آليات التغلب على التحديات وتحسين فعالية إعداد الميزانية

لتجاوز هذه التحديات، تتبع السلطة التنفيذية مجموعة من الآليات مثل تحسين نظم التقدير المالي، اعتماد التخطيط المالي المتوسط والطويل الأجل، تعزيز التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية، واستخدام أدوات التحليل الاقتصادي للتنبؤ بالموارد والنفقات المستقبلية. كما تشمل هذه الآليات تعزيز الشفافية والمساءلة، وتبني سياسات مالية مرنة تسمح بالتكيف مع الظروف غير المتوقعة، بما يحقق الكفاءة في استخدام الأموال العامة ويسهم في استدامة المالية العامة. (يوسفي و مولوج، 2020، صفحة 321)

5. أثر السلطة التنفيذية في السياسة المالية على التنمية الاقتصادية

تلعب فعالية السلطة التنفيذية في صياغة وتنفيذ السياسة المالية دوراً محورياً في تعزيز التنمية الاقتصادية للدولة، إذ تمثل الميزانية العامة أداة استراتيجية لتوجيه الموارد نحو المشاريع الاقتصادية الكبرى وتحفيز الأنشطة الإنتاجية. ويمكن تحليل أثر هذه الفعالية من خلال محورين أساسيين:

1.5 الميزانية الفعالة ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية

تُعد الميزانية الفعالة أداة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، إذ تمكن السلطة التنفيذية من تخصيص الموارد بشكل يواكب أولويات الاقتصاد الوطني، مثل تمويل البنية التحتية، دعم القطاعات الإنتاجية، وتشجيع الاستثمار. وتعتمد كفاءة الميزانية على التخطيط المالي الدقيق وتقدير الإيرادات والنفقات بدقة، بما يضمن تنفيذ البرامج الاقتصادية بفعالية ويسهم في رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي العام. (يلس، 2013، صفحة 275)

2.5 الشفافية والمساءلة لتعزيز كفاءة السياسة المالية

تُعد الشفافية والمساءلة من العناصر الأساسية لتعزيز فعالية إدارة المالية العامة. فالنشر المنتظم للمعلومات المالية ومراجعة الأداء المالي يرفع من مستوى ثقة المستثمرين والجمهور، ويقلل من المخاطر المتعلقة بسوء

تحليل دور السلطة التنفيذية في صياغة السياسة المالية من خلال الميزانية العامة للدولة

استخدام الموارد أو الفساد. كما تعزز هذه الآليات قدرة الحكومة على تنفيذ المشاريع الاقتصادية بكفاءة، وتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة على صعيد النمو الاقتصادي والتوازن المالي. (Barka & Kissi, 2022, p. 4) باختصار، تتجلى فعالية السلطة التنفيذية في السياسة المالية في قدرتها على إعداد ميزانية دقيقة، توزيع الموارد الاقتصادية بفعالية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وهو ما ينعكس مباشرة على تعزيز التنمية الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار، ورفع معدلات الإنتاج وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام. (بن موسى و جبارة، 2022، صفحة 214)

6. خاتمة:

تُبرز هذه الدراسة أهمية الدور الحيوي للسلطة التنفيذية في صياغة السياسة المالية من خلال الميزانية العامة، حيث تتضح العلاقة المباشرة بين فعالية الإدارة المالية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي. وقد أظهرت النتائج أن إعداد ميزانية دقيقة وشاملة يعزز توزيع الموارد بكفاءة، ويسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما تلعب الشفافية والمساءلة دوراً أساسياً في تعزيز ثقة المجتمع والمستثمرين والحد من المخاطر المرتبطة بسوء استخدام الموارد. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري تحسين نظم التقدير المالي والتخطيط الاقتصادي، وتعزيز التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية، واعتماد سياسات مالية مرنة، بالإضافة إلى تطوير القدرات المؤسسية للسلطة التنفيذية، بهدف رفع كفاءة إعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة. وبذلك، يتضح أن فعالية السلطة التنفيذية في صياغة السياسة المالية ليست مجرد عملية إدارية، بل أداة استراتيجية أساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامة الموارد العامة وتحقيق التوازن المالي والسياسي للدولة.

7. قائمة المراجع:

- إسماعيل يوسف، وعاشور مولوج. (2020). معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد الإنفاق العام حالة الجزائر للفترة 2000 2018. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 315-324.
- بشير شاوش بلس. (2013). المالية العامة: المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حسان بن موسى، و مراد جبارة. (2022). فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2020. أبحاث إقتصادية معاصرة، 05(01)، 208-227.
- خالد دنابة، ورشيد بوعافية. (2020). اقتصاديات المالية العامة المحاسبة العمومية في الجزائر ودورها في ترشيد الإنفاق العام على ضوء القانون 23/07. أبحاث إقتصادية معاصرة، 07(02)، 321-340.
- زينب حسن عوض الله. (2006). أساسيات المالية العامة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- طاهر شرماط، وياسين صحراوي. (2023). المالية العامة مقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020). أبحاث إقتصادية معاصرة، 06(02)، 139-152.

-
- عبد الحميد الباز، وأحمد حسن. (2018). المالية العامة والسياسة المالية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
 - عبد الواحد عطية. (2000). مبادئ واقتصاديات المالية العامة. النفقات العامة-الإيرادات العامة-الموازنة العامة دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي. القاهرة: دار النهضة العربية.
 - Alain, B. (2009.). Politique et gestion des finances publiques. Québec: Presses de l'Université du Québec.
 - Barka, Z., & Kissi, F. (2022). État de la gouvernance des finances publiques en Algérie. Revue Algérienne de Finances Publiques, 12(01).
 - Benkouider, H. (2023). L'application du budget-programme en Algérie. Revue recherche économique contemporaine, 06(01), 439-452.
 - Fall, M., & Touré, I. (2024). Finances publiques. Approche théorique et pratique. Dakar: L'Harmattan.
 - Huart, F. (2016). Économie des finances publiques. Paris: DUNOD.
 - Jean, M. (2012). Gestion et finances publiques en Afrique francophone. Paris: Université Paris-Dauphine.